حظيت المرأة في ظل الوحدة باهتمام كبير من قبل الحكومة

المرأة اليمنية.. نجاحات بارزة في مسيرة العمل والبناء الوطني

o... قطعت المرأة اليمنية منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م شوطاً كبيراً في الحياة العامة ومسيرة العمل والبناء الوطني والمشاركة المجتمعية وإدماجها في عملية التنمية ونيلها بعض المكاسب والحقوق في مختلف المجالات.

فقد أولت حكومة الوحدة المباركة المرأة اهتماما كبيراً، حيث تم إنشاء المجلس الأعلى واللجنة الوطنية للمرأة كمؤسسة حكومية تعني بشؤون المرأة اليمنية وقضاياها إلى جانب المنظمات والاتحادات والجمعيات النسوية المهتمة بشأنها ومناصرتها ودعمها في مختلف مرافق العمل والإنتاج.

وسعت الدولة من خلال جميع أجهزتها إلى دعم المرأة وتمكينها من مواقع صنع القرار انطلاقا من أهمية الدور الذي تضطلع به في عملية البناء والتنمية المجتمعية.

صنعاء/سبأ

التعليم

ففي مجال التعليم وإدماج المرأة تم معالجة الاختلالات القائمة في التعليم عبر تنفيذ خطط التنمية لرفع نسبة التحاق الفتيات في مختلف المراحل، وتمكينهن من بناء قدراتهن ثقافيا ومهنيا.

وأوضحت الإحصائيات الرسمية أن عدد الطالبات الملتحقات بمرحلة التعليم الأساسي ارتفع من ٦٤٨ ألفاً و٣٣٨ طالبة عام ١٩٩٠– ١٩٩١م إلى مليون و٩٧٠ ألفاً و٧٩٥ طالبة خلال العام ٢٠١٠– ٢٠١١م بزيادة مليون و٣٢٢ ألفاً و٤٥٧ طالبة وبنسبة زيادة ٢٠٤٪، في حين ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للطالبات من كافة الأعمار من ٢٨٪ عام ١٩٩٠ /١٩٩١م إلى ٧٥٪ عام ٢٠١٠/ ٢٠١١م.

فيما ارتفع عدد المعلمات إلى ٥١ ألفاً و٨٧٥ معلمة بنسبة ٢٦٪ من إجمالي عدد الكادر التعليمي للذكور والإناث البالغ عددهم ٢٠٣ آلاف و٢٧ معلما ومعلمة خلال العام ٢٠٠٩– ٢٠١٠م.

وبخصوص التعليم الفني والمهني بينت الإحصائيات الرسمية أن عدد الفتيات الملتحقات بالمعاهد الفنية والتقنية ارتفع خلال السنوات العشر الأخيرة من ٣٢١ طالبة إلى ثلاثة آلاف و٣٠٠ طالبة ما يعكس الوعي المجتمعي بأهمية التحاق الفتيات بالتعليم الفني والتدريب المهني.

واستطاعت المرأة اليمنية أن تتبوأ مناصب أكاديمية في الجامعات اليمنية ومركزي دراسات المرأة بجامعتي صنعاء وعدن، حيث وصل عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية من الإناث إلى ٧٣١ بنسبة ١٦٪ حسب آخر إحصائية حكومية لوضع المرأة في اليمن عام ٢٠٠٩م.

في حين ارتفع معدل التحاق الفتيات بالمنح الخارجية في الدراسات العليا بالجامعات العربية في مختلف التخصصات في نهاية ٢٠٠٩م إلى ٣٩ طالبة مقارنة بـ٢٦٢ من الذكور.

الرعاية الصحية

وأعطت الحكومة اهتماما خاصا بالرعاية الصحية للمرأة حيث تم تنفيذ مشاريع وخدمات صحية في بأمانة العاصمة وعموم المحافظات أهمها برنامج الصحة الأولية للأمهات والأطفال والصحة الإنجابية بهدف خفض مؤشرات وفيات الأمهات والأطفال.

ونتج عن هذه الإجراءات رفع الوعي المجتمعي للأمهات لإجراء الولادة تحت إشراف كوادر صحية بلغت في نهاية ٢٠٠٩م حوالي ٣٦٪، في حين بلغت نسبة النساء الحوامل اللاتي حصلن على رعاية أثناء الحمل ٤٧٪.

وفي مجال الصحة الإنجابية توقع تقرير اللجنة الوطنية للمرأة أن ترتفع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥١,٧٪ بحلول ٢٠١٥م نظراً لزيادة توفير الخدمات الأساسية وزيادة الوعي المجتمعي بقضايا الصحة الإنجابية سيما وأن وسائل تنظيم الأسرة لاقت قبولا واسعا من شرائح المجتمع وارتفعت نسبة استخدامها في الحضر بنهاية ٢٠٠٨م إلى ٤٢,٣٪ والريف ٢١,١٪.

الجانب الاجتماعي والاقتصادي

وتواصلت جهود الدولة اليمنية الحديثة في ظل الوحدة المباركة في تنفيذ برامج الرعاية والاهتمام للمرأة من خلال إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي منتصف التسعينيات لتوفير الحماية الاجتماعية ووضع آليات توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وبرنامج وطني لتنمية المجتمعات المحلية عموما والمرأة بشكل خاص والتي تستفيد منها بنسبة ٤٧٪ من إجمالي عدد الحالات التي يقدمها الصندوق كمعونة مادية لهم إضافة إلى توجيهات رئيس الجمهورية مؤخراً لإيجاد ٥٠٠ حالة ضمان اجتماعي.

وتكللت تلك الجهود أيضاً في إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم برامج الأنشطة المدرة للدخل والتمويل الأصغر بما يمكن المرأة من الاستفادة منها في مشاريع صغيرة مدرة للدخل، ومنحها أولوية الحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل والضمان الاجتماعي للمرأة.

واستفادت المرأة من برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ٢٠٠٩م ما يقارب مليون و٩٨٥ ألفاً و٦٣٠ مستفيدة في مجالات التعليم والمياه والبيئة والصحة وذوي الاحتياجات الخاصة والتدخل المتكامل والزراعة والطرق والتدريب والدعم المؤسسي والمنشآت الصغيرة والأصغر وخدمات الأعمال ومواجهة آثار ارتفاع أسعار الغذاء.

فيما تم إنشاء مجلس سيدات الأعمال في اليمن الذي يضم أكثر من ٣٠٠ سيدة أعمال يمتلكن مشاريع اقتصادية متنوعة لمساندة المرأة في القيام بدورها المنشود في تطوير النشاط الاقتصادي والإنتاجي.

المجال السياسي

كما حظيت المرأة اليمنية باهتمام كبير في مجال العمل السياسي وكان لها حضور مباشر في الساحة السياسية والإعلامية في التعبير عن حقها ورأيها ومشاركتها سياسيا كمرشحة وناخبة وعضوة في الأحزاب والجمعيات المختلفة.

وتبوأت المرأة مواقع ومناصب عالية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وشغلت حقائب وزارية في حكومات متعاقبة وقيادات عليا في الوزارات والمؤسسات وسفيرة وممثلة للسلك الدبلوماسي، وعضوات بمجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية إضافة إلى ممثلات في المنظمات الدولية، والسلك القضائي والأمني وغيرها.

كما تمكنت المرأة من الولوج في العمل السياسي وتم استيعابها في عضوية الأحزاب والتنظيمات السياسية واللجان المركزية والعامة والدائمة ودوائر صنع القرار والهيئات القيادية الحزبية بنسب متفاوتة، حيث بلغ عدد النساء اللاتي يتولين مراكز في قيادات الأحزاب اليمنية ٢٥٩ امرأة من إجمالي ١٢ ألفاً و٩٧٥ امرأة في كافة الأحزاب بنهاية ٢٠٠٩م.

واحتل المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) المرتبة الأولى من حيث حجم مشاركة المرأة في المواقع القيادية بنسبة ١٥٪ في اللجنة العامة و١١٪ في اللجنة الدائمة، يليه الحزب الاشتراكي اليمني بالمرتبة الثانية بنسبة ١٤٪ في المكتب السياسي و٥٪ في اللجنة المركزية والتجمع اليمني للإصلاح ثالثاً بنسبة ٦,٣٪ في الأمانة العامة ٤٪ بمجلس شورى الإصلاح، وأخيرا التنظيم الوحدوي الناصري بنسبة ٦,٧٪ في الأمانة العامة و٩,٨٪ في اللجنة المركزية.

ودعما لوصول النساء إلى قبة البرلمان جاءت مبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي تقدم بها للأحزاب والتنظيمات السياسية لتفعيل مشاركة المرأة بما لا يقل عن ١٥٪ من مقاعد البرلمان، والتي لا تزال محل نقاش بين الأحزاب حتى الآن.

وكان عدد النساء اللاتي ترشحن في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٦م ١٣٣ مرشحة بنسبة ٠,٧٠٪ وعدد الفائزات ٣٨ مرشحة بنسبة ٦٪ وعدد من أدلين بأصواتهن ٤٨٥ ألفاً و٣٥٥ امرأة بنسبة ٤٢,١٨٪.

كما انتهجت الدولة سياسات مكنت المرأة من الالتحاق بالسلطة القضائية وقضاء الأحداث عبر فتح المعهد العالي للقضاء أبوابه أمام المرأة لأول مرة منذ إنشائه وإخضاعها لنفس الشروط مثل شقيقها الرجل وبنفس القدر لاختبارات القبول دون تفرقة، وتم قبول ٢٤ امرأة منهن خمس فتيات ضمن الدفعة ١٥ وثلاث ضمن الدفعة ١٦ وثلاث ضمن الدفعة ١٧ وست ضمن الدفعة ١٨ وسبع ضمن الدفعة ١٩ خلال الخمس السنوات الأخيرة.

وفي هذا الصدد تم تعيين قاضيتين «عضوين بالمحكمة العليا للجمهورية» لأول مرة في تاريخ القضاء اليمني، وإنشاء دائرة بوزارة العدل تعنى بشؤون المرأة والطفل وحقوق الإنسان، وتعيين عدد من النساء العاملات في مناصب بالوزارة والمحاكم.

المجال الأمني

وفي المجال الأمني منحت الفتيات فرصة العمل في سلك الشرطة من خلال انخراط ثلاث دفع متتالية تم تدريبها بمدرسة الشرطة خلال فترات زمنية متفاوتة من مختلف محافظات الجمهورية.

كما تم إنشاء الإدارة العامة لشؤون المرأة والأحداث بوزارة الداخلية تعني بالمرأة اليمنية المنتسبة للشرطة تحت ما يسمى «الشرطة النسائية» مهمتها القيام بدورها الشرطوي النسوي في المطارات والمؤسسات الحكومية.

وتحصلت الشرطيات اليمنيات على الحقوق الوظيفية وفقاً للدستور والقانون من خلال الترقيات والتعيينات المستحقة وفقا للأنظمة والقوانين.

الحماية القانونية

ولحماية المرأة اليمنية من أي ممارسات عنف قد ترتكب ضدها عملت الحكومة من خلال وزارة الصحة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة والمنظمات المختصة بشؤون المرأة، منذ عام ٢٠٠٠م عدّة مؤتمرات وحلقات نقاشية ودراسية هدفت إلى توعية المجتمع بمخاطر العنف ضد المرأة وختان الإناث والآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع والأسرة.

واستطاعت اللجنة الوطنية للمرأة إنجاز عدد من المهام الخاصة بالمرأة تتعلق بإصدار قرارات من مجلس الوزراء بإنشاء قطاع تعليم وتدريب الفتاة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني، والمواقفة على توصيات اللجنة الدولية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذا إصدار تعميم إلى جميع المحافظات بتمثيل رئيسات فروع اللجنة للمرأة في اجتماعات المجلس التنفيذي بالمحافظات.

العمل السياسي والبرلماني من أبرز إنجازات المرأة اليمنية

بقايا

أمريكاتؤكد

W?□d?²!A?*« `?□U?B?*« s□R¹ U0 ULOÝ 5I¹bB□« 5A0 ' «Ë s¹bK³K□ V?¹–b?²?□«Ë q?O?¼Q?²?□« □ôU–□ w□ »–U?—?²?□«Ë □«d???³???) « ‰œU???³???ðË £»U¼–ù« W×□UJ□Ë ‰öš wJ¹d□_« dOH□□« œU?ý√Ë ÊËU?F?²?□« □U□öŽ w□UM²Ð ¡U?I?K?□« s?¹b?K?³?□« 5?Ð „d²A*« wzUM¦□« Îb□R□ £ 5I¹bB□« 5?A?O? ' «Ë WOJ¹d□_« ...b×²*« □U¹ôu□« n□u□ tðbŠË kH×¹ U0Ë sLOK□ r?Ž«b?□« £Á–«dI²Ý«Ë tM□√Ë

المرقب: مطار صنعاء الدولي

w²□dý Ê√ UL□ w???ÐœË ...b??? łË ...bOF□□«Ë WOMLO□« W¹u ' « ◊uD) « ‰Ëb?? ł V?□?Š U?L?N?ðö?Š– U?ðc?H?½ £□öŠd□« WOMLO□« □öŠ– dš¬ Ê√ v□≈ U²□ô –u³*ô«u□≠wÐœ v□≈ ¡UFM□ s□ ÊU□ £ f □√ ¡U□□ s□ WM□U¦□« WŽU□□«